

حول سياسة الاقتطاع واستسهاها

الدكتور سمير المقدسي والدكتور جورج قرح

إن جذور المعضلة المالية الكبيرة التي يواجهها لبنان حالياً أصبحت معروفة:

-تنام متواصل لعجز الموازنة منذ امد بعيد ومن أهم أسبابه الفساد المستشري في القطاع العام ولدى بعض المتنفذين سياسياً.

-تغطية متواصلة لهذا العجز من قبل المصرف المركزي الذي لجأ خاصة في السنوات الثلاث الاخيرة إلى استقطاب الموارد المتاحة لدى المصارف التجارية عبر إغراءات الفوائد المرتفعة، كل ذلك في ظل تثبيت سعر صرف الليرة في وجه عجز قائم في ميزان المدفوعات بما في ذلك تضاول تحويلات المغتربين.

-وكانت النتيجة الاستنزاف المتواصل في احتياطات النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي (وارتباطاً احتياطات المصارف التجارية) مما أدى إلى إجراءات تشرين الأول من العام الماضي في ما يخص ودائع الدولار في المصارف والتحويلات إلى الخارج (فجأة تحول لبنان من بلد منفتح كلياً على المعاملات بالعملة الأجنبية إلى بلد مغلق على هذه المعاملات)، ومن ثم بروز أكثر من سعر في سوق مواز للدولار مع كل ما لهذه التطورات من انعكاسات سلبية على الثقة بالقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، إضافة إلى إفساح في المجال للمضاربين في سوق القطع الموازي.

وجاء التقرير الاولي ل Lazard الذي طلبت الحكومة مشورته لمعالجة الوضع القائم. ويتضمن اقتراحات مالية ونقدية متعددة، منها ما يجب النظر فيها والعمل بها، ومنها ما يقتضي التحوط من تبنيها، إما لعدم ملاءمتها للوضع القائم وإما لغموضها. على سبيل المثال، شدد التقرير على أهمية تمتين ثقة المودعين (ص ١٧) يقابله اقتراح مساهمة كبار المودعين في إعادة رسملة المصارف وتأهيلها عبر اقتطاع جزء من ودائعهم، علماً أنه لا يحدد الفئات التي يشملها هذا التعريف. في مطلق الأحوال، نود التنبيه إلى أن اللجوء إلى الاقتطاع من الودائع المصرفية، بغض النظر عن نسبته وعمّن يطال، هو سياسة خاطئة. إنه يشكل الخيار الأسهل ولكن الأخطر في معالجة مشكلة الدين العام والوضع المالي. فهو ينم عن عملية محاسبية دون مراعاة لارتداداتها وتداعياتها الاقتصادية والمالية بحيث يتم على الصعيد الوطني إسقاط مطلوبات للدولة (ديونها) مقابل إسقاط مماثل لموجودات المودعين (مدخراتهم).

نعم، يقود هذا الطرح إلى إطفاء مطلوبات للدولة، لكنه يطعن في الصميم عملية الادخار الوطني، ويهّمس الثقة داخلياً وخارجياً بالجهاز المصرفي اللبناني والاقتصاد الوطني. ويكون قد عفا عن تسبب بالممارسات الخاطئة للسياسات المالية مقابل تحميل وزر هذه الأخطاء لكثيرين من المواطنين الذين عملوا وادخروا. إن المدخرات الوطنية هي في أساس عملية الإقراض السليم، والمطلوب تحفيزها لا إضعافها.

يقال إن الهدف من الاقتطاع هو الوصول إلى فئة من المودعين الكبار الذين قد يكون من بينهم من جنى ارباحاً عبر ممارسات غير مشروعة أو استغلال مواقع اتاحت لهم جني الأرباح ولو بصورة قانونية، ونحن مع مواجهة هذه الحالات خدمة للمصلحة العامة. خاصة أن هنالك طرقاً أخرى قانونية يمكن اللجوء إليها في هذه الحال غير الاستحواذ المباشر على مدخرات لشرائح معينة من المودعين، الكبيرة منها أو الصغيرة على حد سواء. وحتى لو كان سقف الاقتطاع مرتفعاً نسبياً، فمن المرجح انه سيطل أيضاً الطبقة الوسطى التي تشمل مهنيين ومقاعدين وموظفين ورجال أعمال ونساء أعمال في مختلف المجالات.

ان قرار مصرف لبنان في ٢١/٤/٢٠٢٠ السماح لبعض السحوبات من ودائع الدولار ولكن بالليرة اللبنانية بسعر منخفض عن سعرها الرسمي يحدده المصرف، هو في حقيقته hair cutمقنع اذا ما أراد المودع إعادة شراء الدولار بالسوق الموازي وكان سعر الليرة اكثر انخفاضاً من السعر المحدد من قبل المصرف. غير ان قرار السحب بيد المودع.

بغض النظر عن دستورية مبدأ اقتطاع المدخرات لتسديد دين متوجب على الدولة، فهو مبدأ خاطئ اقتصادياً. هناك بدائل لهذا التوجه أصبحت معروفة يمكن للسلطات المسؤولة اللجوء إليها بالتوازي مع تصويب ما قد اعتري السياسة النقدية والمالية كما الممارسات المصرفية من اعوجاج وانحراف.

من هذه البدائل على سبيل المثال، الإصلاح الضريبي الملح الذي يؤمن في الوقت عينه موارد إضافية كاستحداث ضريبة الدخل الموحد وتحصيل الضرائب المستحقة تزامناً مع الضبط الصارم لمزاريب الهدر المالي في القطاع العام والمقدر لعام ٢٠١٩ بأربعة مليارات دولار، إضافة إلى إصلاحات جذرية في إدارات الدولة وتفعيلها وكذلك في العديد من الصناديق وهي إلى حد بعيد تشكل مصدر هدر كبير. إن إجراءات كهذه، تولد الثقة بجدية العمل الحكومي وبالتالي تساهم في تخفيف الضغوط على الاقتصاد الوطني. هنالك بالطبع خيار اللجوء إلى المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي على ضوء خطة اقتصادية ومالية متكاملة.

إن الإصلاح الجذري للوضع القائم يتطلب العديد من الاجراءات العميقة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية. حسناً، انها تخضع الآن لنقاش عام مفتوح. ما نريد التنبيه إليه هو عدم اللجوء إلى سياسات قد تبدو سهلة المنال في المدى القصير ولكن ضررها الاقتصادي والمالي جسيم على المدى الأبعد.